

الجلسة الثانية: تعزيز الأطر القانونية لحماية المستهلك

تشكّل الأطر القانونية لحماية المستهلك حجر الأساس لسوق عادلة تتيح أمام المستهلك خيارات واضحة وتسهّل المنافسة النزيهة بين الشركات وتعزّز إنفاذ الأحكام وتسوية المنازعات على نحو فعال. وهذه الأطر ضرورية لتمكين المستهلكين كما لدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وتضمن قوانين حماية المستهلك المعاملة العادلة والمنصفة في ديناميكيات السوق، وتؤدي دوراً أساسياً في الاقتصادات الحديثة من حيث تنسيق العلاقة بين المستهلكين والشركات. ومن خلال تحديد معايير التجارة الأخلاقية والشفافة، تحمي هذه القوانين مصالح المستهلكين، بدءاً من ضمان سلامة المنتجات والتسعير العادل وصولاً إلى توفير المعلومات الشفافة وسبل تسوية المنازعات. ومع تزايد ترابط البلدان في ظل العولمة والرقمنة، تشكّل هذه القوانين ضمانة حيوية تزيد ثقة الأفراد بالانخراط في التجارة مطمئنين إلى حماية حقوقهم. ولا تقتصر آثار تشريعات حماية المستهلك على ديناميكيات السوق، بل هي تمتد بشكل مباشر إلى اقتصاد البلد إذ تطل القدرة على تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات العمل، وهياكل التسعير، وحصى الاستثمار.

في الجلسة الثانية، يناقش فريق من الخبراء وواضعي السياسات تفاصيل الأطر القانونية التي تنظّم حماية المستهلك. ويتناول المشاركون بالتفصيل المكونات والعوامل الأساسية اللازمة لتتّسم قوانين حماية المستهلك بالفعالية.

ملاحظة: مدة الجلسة 90 دقيقة، تُتاح فيها 10 دقيقة لكل متحدث، تليها مناقشة حول التطوّرات في الدول الأعضاء وجولة من الأسئلة والأجوبة لمدة 40 دقيقة.

مواضيع المناقشة

- واقع تشريعات حماية المستهلك في المنطقة العربية.
- أهم الأحكام التي تتناول حقوق المستهلكين وواجبات الموردين، وأفضل الأدوات المؤسسية التي تضمن إنفاذ القانون بكفاءة.
- أهمية اعتماد أحكام بشأن التجارة الإلكترونية وأفضل الممارسات الدولية.
- نُظُم العقوبات وأهمية الردع لتيسير الأعمال على نحو سلس.

المتحدثون



بهجت أبو النصر

وزير مفوض، مدير إدارة التكامل
الاقتصادي العربي،
جامعة الدول العربية



ناتالي خالد

مسؤولة الشؤون الاقتصادية، منسقة
مشاريع المنافسة وحماية المستهلك
والتخطيط الوطني والتنمية، الإسكوا



مدير الجلسة

طارق العلمي

مدير مجموعة الحوكمة ودرء
النزاعات في الإسكوا



منى العلوي

مديرة إدارة التفتيش،
وزارة الصناعة والتجارة، البحرين



إبراهيم الناهض

مدير أنظمة حماية المستهلك،
ومدير مشروع قانون حماية
المستهلك السعودي الجديد،
وزارة التجارة،
المملكة العربية السعودية



تيري بورغويفني

أستاذ في القانون، مدير فريق البحوث
في القانون الدولي والمقارن
للمستهلك، لجنة رابطة القانون
الدولي لحماية المستهلك، مونتريال

